الأمم المتحدة

S/2020/537



Distr.: General
15 June 2020
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب المتكامل) اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لفترة أولية مدتها 12 شهرا، وطلب إليّ إفادة المجلس بخصوص تنفيذ القرار، بما يشمل أي حالات تنطوي على أوجه قصور في تنفيذ الولاية وما يتخذ من تدابير لمعالجتها، في تقارير تقدَّم كل 120 يوما ابتداءً من 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وتتناول هذه الوثيقة التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريري السابق (S/2020/123) وتقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل وتفعيل الدعم الذي تقدِّمه الأمم المتحدة إلى حكومة هايتي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

2 - وقد واصل المكتب المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الـ 19 في هايتي تعزيز شراكتهما، وهما يعملان في إطار نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة، على نحو ما أشار به مجلس الأمن. وقد أنجز المكتب المتكامل ولايته من خلال توفير جهود استراتيجية في مجال المساعي الحميدة والمشورة والدعوة دعما للاستقرار السياسي، والعمليات الإدارية الشاملة للجميع، ومبادرات الحد من العنف، مما يُكمِّل الدعم البرنامجي والتقني الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا - إدارة الشؤون السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

3 - في 19 آذار/مارس 2020، تأكدت حالات الإصابة الأولى بكوفيد-19 في هايتي. وقد اتسمت الأشهر الثمانية عشر السابقة بالاضطرابات، وبمحاولات باءت بالفشل للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض وذلك بسبب أزمة طال أمدها شلَّت مؤسسات البلد. وواجهت الحكومة التحدي المتمثل في إعداد وتنفيذ برنامج إصلاح طموح مع السعي في الوقت نفسه إلى إعادة تشغيل اقتصاد منهار في خضم جائحة سريعة التطور ليس النظام الصحي في البلد مجهزا تجهيزا جيدا للتعامل معها. وعلى الرغم من انخفاض القلاقل المدنية العنيفة المستمرة التي اتسمت بها المظاهرات التي نظمت في عام 2019 احتجاجا على *peyi lòk* (الإغلاق القسري على نطاق البلد)، والهدنة



180620 160620 20-07512 (A)



السياسية المؤقتة التي دعت إليها المعارضة المعتدلة، لا تزال هناك مستويات حادة من الغموض الذي يكتنف الوضع السياسي والاستقطاب نظرا إلى عدم وجود هيئة تشريعية، وعدم الوضوح بشأن الجدول الزمني للانتخابات، وانعدام اليقين بشأن الجدول الزمني للإصلاحات الدستورية والهيكلية. ولا تزال هذه الدينامية تتكشف في ظل تزايد نشاط العصابات والشعور السائد بانعدام الأمن.

4 - وفي شباط/فبراير 2020، لم تنجح المساعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق سياسي كان من شأنه أن يُمهد السبيل لإجراء إصلاحات هيكلية، بقيادة رئيس هايتي، جوفينيل موييز، قبل انتهاء ولايته. وفي الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير، في أعقاب عدد من الاجتماعات الاستطلاعية، قام المكتب المتكامل ولجنة المبادرة الوطنية الهايتية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير جولة جديدة من المفاوضات بين ممثلين عن الرئاسة والأطراف الموقعة على "اتفاق كينام" و "اتفاق ماريوت" وأحزاب المعارضة غير المنحازة والمجتمع المدني، استؤنفت من حيث انتهت المفاوضات التي عقدت في السفارة البابوية في كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020. ووصلت المناقشات إلى طريق مسدود في 14 شباط/فبراير عندما قدم ممثلون عن المعارضة اقتراحا يتضمن تساؤلات بشأن المسائل التي سبق تناولها في جولات سابقة من المحادثات. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، استمرت المشاورات غير الرسمية بين الأطراف الفاعلة الهايتية، مما أدى إلى عقد جلسة في 28 شباط/فبراير في إطار مجموعة أصغر تضمُّ ممثلين عن الرئاسة وأحزاب المعارضة غير المنحازة والمجتمع المدني. غير أن القوى السياسية الرئيسية المرتبطة بالائتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء اختارت عدم الحضور، ونتيجة لذلك، تعذر التوصل إلى اتفاق.

5 - وعلى إثر هذه المساعي، وفي غياب هيئة تشريعية تؤدي عملها، أصدر السيد موييز مرسوما في 2 آذار/مارس بتعيين جوزيف جوت، وهو وزير سابق للبيئة، رئيسا للوزراء. وفي 4 آذار/مارس، قدَّم السيد جوت حكومته المؤلفة من 19 وزيرا، منهم أربع نساء، وتسعة وزراء دولة، من بينهم امرأتان، وحدد انعدام الأمن، والفوارق الاجتماعية، وإعادة إطلاق الاقتصاد باعتبارها أولوياته. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة قد قُدِّمت على أنها تمثل قدرا ما من الشمول السياسي، فقد ادعى عدد من شخصيات المعارضة أن تكوينها لم يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة من أجل الحوار وهو يقوِّض احتمالات استئنافه. وفي حين أعلنت المعارضة عن خطط لاستئناف المظاهرات في الشوارع في بداية تفشي كوفيد-19، أعلنت عدة أحزاب معارضة، بما في ذلك الفصائل التي كانت قد اشترطت مسبقا لمشاركتها في المحادثات السياسية رحيل الرئيس فورا، أنها ستمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن يقوِّض التماسك الوطني والتصدي الفعال للجائحة.

6 - وبعد بداية بطيئة، بدأ عدد الحالات المؤكدة من الإصابة بكوفيد-19 يرتفع بسرعة في منتصف أيار/مايو، ليصل إلى 072 3 حالة إصابة و 50 حالة وفاة بحلول 7 حزيران/يونيه. وتوقعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن يصل العدد إلى 000 127 حالة إصابة و 000 5 حالة وفاة مع 000 25 حالة دخول إلى المستشفيات. واضطلعت الحكومة أيضا بحملة توعية لإعلام المواطنين والقطاعات الرئيسية في المجتمع الهايتي بجهودها الرامية إلى التخفيف من آثار جائحة يمكن أن تكون هايتي معرَّضة لها بشكل خاص. ودعا الرئيس في سبعة خطابات توجَّه بها إلى الأمة إلى الوحدة الوطنية وحث السكان على اتباع التوجيهات الصادرة عن وزارة الصحة العامة والسكان. وحذَّر من وصم الأشخاص المصابين ووعد بمعالجة الأزمة بكفاءة وشفافية مع الاستجابة في الوقت نفسه للاحتياجات الطارئة الاجتماعية والاقتصادية. وفي 6 نيسان/

أبريل، أعلن الرئيس عن تشكيل لجنة متعددة القطاعات لتنسيق جهود التصدي للجائحة على الصعيد الوطني، يرأسها جان ويليام باب، وهو طبيب مشهور ومؤسس مركز غيسكيو للبحوث والعلاج الرائد في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في هايتي، ولوري أدريان، المدير العام لوزارة الصحة العامة والسكان. ومع أن معظم الهايتيين نظروا إلى تشكيل هذه اللجنة نظرة إيجابية، فإن عددا من الاتهامات الموجهة إلى الحكومة بشأن انعدام الشفافية في شراء المعدات والمواد اللازمة للتصدي للجائحة لقيت صدى في وسائط الإعلام الوطنية. وفي المنطقة، عززت السلطات الهايتية والسلطات النظيرة لها في الجمهورية الدومينيكية تعاونهما بهدف التصدي لهذه الجائحة. وعقد وزيرا الخارجية اجتماعات منتظمة عن طريق التداول بالفيديو واجتمع رئيسا الدولتين إلكترونيا في 19 أيار/مايو لمناقشة أوجه التآزر في إطار جهودهما الرامية إلى التصدي لكوفيد-19، إلى جانب المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

7 - وعلى الرغم من التحديات الإضافية التي تطرحها الجائحة، واصل المكتب المتكامل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، المساعدة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الإصلاح الإداري. وشملت هذه الجهود التخطيط لعملية مراجعة الدستور وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية طال انتظارها، وكذلك إجراء انتخابات رئاسية. وتعتمد البعثة على المنصات الإلكترونية للتواصل مع الجهات الشريكة الهايتية، بما في ذلك الرئاسة، التي لا تزال تشارك بهمة في النهوض بالعمل الذي يمكن إنجازه في السياق الحالي. ومن ثم، يقوم المجلس الانتخابي المؤقت حاليا، بدعم من الأمم المتحدة، ببحث تدابير من شأنها أن تحافظ على نزاهة العملية الانتخابية، وفي ضوء العدد المنخفض تقليديا من النساء البرلمانيات في هايتي (أربع من أصل 149 في الهيئة التشريعية الخمسين)، يسعى إلى تحقيق حصة قدرها 30 في المائة من النساء في المناصب المنتخبة على النحو المنصوص عليه في المادة 17-1 من الدستور - وهو التزام تعهَّد به الرئيس خلال كلمة ألقاها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وعلاوة على ذلك، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، نظم المجلس الدورة الرابعة لتدريب يتألف من ثماني وحدات على إدارة الانتخابات وهو يواصل تحسين هياكله الأساسية الانتخابية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الموظفون سبعة أشهر من متأخرات المرتبات الناجمة عن تأخر المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية في الموافقة على العقود، في إطار التدابير الحكومية الرامية إلى تخفيف الأثر الاقتصادي لتفشي الفيروس على موظفي الخدمة المدنية. غير أن أنشطة المجلس تباطأت بسبب عدم اليقين الناجم عن عدم وجود جدول زمني للانتخابات واستمرار حالة الطوارئ الصحية.

8 - وتباطأ التقدم المحرز في بادئ الأمر في سجل الناخبين المنقَّح، الذي سيُستمدُّ من عمليات تسجيل المواطنين للحصول على بطاقات هوية بيومترية جديدة، وذلك عقب إعلان حالة الطوارئ. وأدت الانتقادات التي انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن حجم الحشود التي تجمعت أمام مكتب تحديد الهوية الوطنية في بور - أو - برانس إلى اعتماد تدابير إضافية لمكافحة الشغب أسفرت أيضا عن تحسين المبادئ التوجيهية للتباعد الاجتماعي. وحتى 22 أيار/مايو، كان المكتب قد سجَّل نحو 2,1 مليون مواطن من أصل ما يُقدَّر بـ 6,8 ملايين هايتي في سن الاقتراع، ووزع 1,1 مليون بطاقة هوية بيومترية جديدة، وهي بطاقات أساسية لتحديد هوية الناخبين المستخدمة في الانتخابات. غير أن الحكومة مدَّدت أيضا صلاحية بطاقات الهوية القديمة إلى أجل غير مسمى، ونقضت بذلك قرارا سابقا بإلغائها تدريجيا بحلول 31 آذار/مارس.

9 - وباستخدام المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة وقدرتها على عقد الاجتماعات، أشرك المكتب المتكامل الجهات صاحبة المصلحة الوطنية المعنية لتشجيع إقامة علاقات بناءة بين السلطة

التنفيذية والمعارضة والنهوض بالمساعي المتعددة الجهات صاحبة المصلحة للتصدي للطوارئ الصحية. ونشرت البعثة أيضا رسائل الوقاية والتسامح وسعت إلى تعزيز الدعم الواسع النطاق من الجهات الشريكة الدولية لاستجابة الحكومة. ويجري تنسيق جهودها تنسيقا وثيقا مع جهود منظومة الأمم المتحدة لدعم العمل الوطني في ثلاثة مجالات متمايزة ولكنها متكاملة، وهي الاستجابة الصحية التي تقودها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية؛ الاستجابة الإنسانية التي يُنسِّقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويكفل نائب ممثلتي الخاصة، الذي يعمل أيضا كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، استجابة متكاملة تزيد إلى أقصى حد من المزايا النسبية لكل عنصر من عناصر منظومة الأمم المتحدة في هايتي.

ثالثا - الحد من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

10 - شهدت هايتي زيادة عموما في الإجرام والأنشطة المتصلة بالعصابات في الأشهر الأولى من عام 2020، حتى وإن كانت احتجاجات عام 2019، التي زادت من انعدام الأمن، قد انحسرت إلى حد كبير. وفي حين لم يُسجَّل سوى 30 احتجاجا في الربع الأول من هذا العام، كان العنف واضحاً بشكل خاص في سياق احتجاجات الشرطة بشأن مسائل تتعلق بظروف العمل. وبلغت هذه الاحتجاجات ذروتها لدى وقوع اشتباكات في 23 شباط/فبراير بين مجموعة تضم نحو مائة من أفراد الشرطة المحتجين، معظمهم خارج أوقات الخدمة، والمتعاطفين معهم وأفراد من القوات المسلحة الهايتية. وفي الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 أيار/مايو، زاد عدد حالات القتل العمد المبلغ عنها بنسبة 33 في المائة، حيث أُبلغ عن 616 حالة (وكان 591 من الضحايا، بما يشمل 11 شرطيا و 19 قصرا، من الذكور، و 25 ضحية، بما يشمل 4 قاصرات، من الإناث). وقد سُجل ما مجموعه 75 في المائة من هذه الحالات في المقاطعة الغربية، حيث عادة ما تكون الجريمة أكثر انتشارا نظرا لوجود عصابات تتنافس من أجل السيطرة على الأحياء المهمشة في بور - أو - برانس. وشهدت هايتي أيضا زيادة بنسبة 200 في المائة في حالات الاختطاف المبلغ عنها، حيث أُبلغت الشرطة الوطنية الهايتية بـ 92 حالة في الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 أيار/مايو (57 من الذكور، بما يشمل 11 قصرا، و 35 من الإناث، بما يشمل 8 قاصرات). وبلغت عمليات الاختطاف ذروتها في شباط/فبراير، مع الإبلاغ عن 50 حادثة، قبل أن تنخفض إلى 25 حادثة بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو. وورد 34 تقريرا عن حوادث العنف الجنسي والجنساني في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، فسجل عددها انخفاضا بعد أن كان 31 في الأشهر الخمسة السابقة.

11 - وأدى اضطرار العصابات المحلية إلى توليد مصادر بديلة للإيرادات بعد انتهاء فترة إغلاق البلد (*peyi lòk*) إلى تجدد الاشتباكات بين العصابات وأفضى إلى استمرار عمليات إعادة التنظيم وتبدل التحالفات. وكانت هذه الظاهرة ملفتة للنظر بوجه خاص في بورت - أو - برانس (المقاطعة الغربية)، وفي مقاطعة أرتيبونيت، حيث أُبلغ عن طفرات منتظمة في عدد الحوادث المتصلة بالعصابات في سيتي سولي، وكروا - دي - بوكيه، ومارتيسان، وفيلاج - دي - ديو خلال الشهرين الأولين من عام 2020، حيث حاولت العصابات توسيع مناطق سيطرة كل منها. وربما يكون التركيز المتجدد على تعبئة الموارد في سيناريو ما بعد إغلاق البلد (*peyi lòk*) قد أسهم في ارتفاع حالات الاختطاف في شباط/فبراير، مما دفع بفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار تحذيرات تنصح فيها بعدم السفر إلى هايتي.

12 - ووسط الغضب الشعبي بسبب تزايد حدوث عمليات الاختطاف، بدأت الشرطة الوطنية الهايتية تنفيذ عمليات واسعة النطاق للشرطة تستخدم فيها معلومات استخبارية محسنة واستراتيجيات للاستهداف لعكس اتجاه الاختطاف. وزادت عمليات اعتقال أفراد العصابات وقادتها من 169 في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير إلى 232 في آذار/مارس ونيسان/أبريل، في حين انخفضت عمليات الاختطاف انخفاضا بقدر كبير منذ آذار/مارس. واستمرت عمليات مكافحة العصابات حتى مع تعبئة الشرطة لإنفاذ التدابير التي اتخذتها الحكومة في سياق تفشي كوفيد-19. إلا أن عنف العصابات بلغ ذروته في النصف الثاني من نيسان/أبريل، مع وقوع سلسلة من الاشتباكات بين العصابات والمواجهات مع الشرطة في أحياء بيسنتينير، وغران - رافين، ومارتيسان، وفيلاج - دي - ديو في بورت - أو - برانس، حيث بدأ أفراد العصابات بالاعتراض على تدابير ردع الشرطة التي اتخذت لعرقلة قدرتهم على تنفيذ عمليات الاختطاف.

13 - وأكدت اللجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو متزايد دورها بوصفها الكيان الوطني الذي يوفر القيادة الاستراتيجية لتنفيذ التدخلات الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي. وفي 4 أيار/مايو، قدمت اللجنة استراتيجية وطنية إلى رئيس الوزراء لكي يقوم بإقرارها. وقد صيغت الوثيقة بالتشاور مع الجهات الشريكة الوطنية والدولية، وبمشورة تقنية من الأمم المتحدة. وكان للجنة دور فعال في التوصل إلى هدنة مؤقتة لمدة شهر واحد بين العصابات المتنافسة في حي لاسالين والمناطق المتاخمة في بورت - أو - برانس. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن تضطلع اللجنة بدور رئيسي في صرف الشريحة الأولى البالغة 17 مليون دولار من مشروع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي تبلغ قيمته 40 مليون دولار، والذي يتضمن عنصرا هاماً من عناصر النقد مقابل العمل في الأحياء الخاضعة لسيطرة العصابات.

14 - وفي إطار جهود التصدي للجائحة، تعمل اللجنة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والأمم المتحدة، والجهات الشريكة الدولية المشاركة في توزيع الأغذية ومعدات الحماية في المناطق الواقعة تحت نفوذ العصابات لتيسير الاتصالات مع المجتمعات المحلية، مما يسمح بالقيام بعمليات التوزيع دون عوائق. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة في جهود التوعية، بما في ذلك مكافحة وصم الأفراد الذين يُعتقد بأنهم مصابون، وهي ظاهرة أدت إلى شنِّ هجمات على بعض المرافق الصحية التي تستعد لتلقي الحالات.

15 - ولا يزال انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن. ويعمل المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع السلطات الوطنية في إطار مشروع لصندوق بناء السلام وبالتعاون الوثيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وضع تشريعات لتحديد الأسلحة تتسق مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على إجراء تقييم أساسي لدورة حياة الأسلحة والذخائر في هايتي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات تتطلب القيام بهذا العمل على الأرض، فإن الأعمال التحضيرية تجري عن بعد.

رابعا - العدالة وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

16 - على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إحراز تقدم في قطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحيات. ودعا المكتب المتكامل، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات الفاعلة، إلى التعجيل بالإفراج عن السجناء والمحتجزين، في إطار الجهود الرامية إلى

الحد من الأثر المحتمل للجائحة في نظام السجون ومرافق الاحتجاز المكتظ. وفي بداية الأزمة، كلّف وزير العدل والسلامة العامة المدعين العامين المعنيين بالولايات القضائية الـ 18 بخفض عدد المحتجزين من خلال جلسات استماع خاصة ومعجّلة. وفي ولايتين قضائيتين شابت فيهما الأحكام مخالفات، أعيد النظر في العملية، بناء على اقتراح المكتب المتكامل، لتضمينها جلسات استماع قضائية خاصة استنادا إلى التماسات جماعية للأفراد المؤهلين للإفراج المبكر، مما يكفل مشروعية الإجراءات ويُقلّل من احتمال الفساد الذي يؤدي إلى إطلاق سراح المجرمين الخطرين.

17 - ولزيادة حالات الإفراج، ساعدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الشريكة الدولية، في إنشاء لجنة توجيهية معنية بالاحتجاز تتألف من مسؤولين حكوميين وقضائيين، وأمانة المظالم (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي)، والمدافعين عن حقوق الإنسان. واستناداً إلى ستة معايير للأهلية حدَّدتها هذه اللجنة، وافق وزير العدل والأمن العام على مبادئ توجيهية تتعلق بالإفراج عن المحتجزين في جميع الولايات القضائية، بما يشمل المحتجزين في الاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة (الذين يمثلون 74 في المائة من مجموع السجناء و 85 في المائة من الأطفال المحتجزين، أو الذين يستوفون شروط الإفراج المبكر لأسباب إنسانية. ومن خلال جلسات الاستماع الخاصة والتنفيذ المحدود لهذه المعايير، أفرج عن نحو 750 شخصا، من بينهم 68 امرأة و 22 حدثاً، من نظام السجون الهايتي، الذي يضم 708 10 محتجزين (من بينهم 341 امرأة و 126 حدثاً) في 3 حزيران/يونيه، وهو انخفاض بنسبة 2,9 في المائة في معدل شغل السجون مقارنة بالأرقام المذكورة في تقريري السابق. غير أن عدد المحتجزين المفرج عنهم لا يزال أقل من العدد المقدر بـ 000 5 حالة إفراج ضرورية لتمكين السجون ومراكز الاحتجاز في هايتي من إدارة أثر الجائحة على نحو أفضل. وأدى الغضب الشعبي بسبب حالات الإفراج غير المشروع وحرص العديد من الجهات الفاعلة القضائية والسياسية على عدم المخاطرة إلى إضعاف الزخم لإطلاق سراح السجناء.

18 - وقبل تفشي الجائحة، تعهدت مديرية إدارة السجون بتحسين ظروف احتجاز السجناء في السجون. وبدعم من المكتب المتكامل ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فضلا عن الجهات الشريكة الدولية، وضعت المديرية خطة طوارئ للوقاية من الجائحة والتخفيف من حدتها ومكافحتها، بسبل منها توزيع معدات الحماية ومجموعات أدوات النظافة الصحية وتنفيذ حملات توعية تراعي الاعتبارات الجنسانية. غير أن السجن الوطني في بور - أو - برانس أبلغ في 15 أيار/مايو عن 11 حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19 بين السجناء، مما يوضح افتقار المديرية إلى الموارد اللازمة لتنفيذ تدابير العزل المناسبة، ولتخزين الأغذية والإمدادات الطبية تحسباً لتعطل سلسلة الإمداد. وبدون التمويل الكافي من الحكومة والجهات المانحة، فإن ظروف الاحتجاز، التي تتسم بالاكتظاظ، وضعف فرص الحصول على الخدمات الصحية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، تجعل السجون في هايتي معرَّضة بشكل خاص للإصابة بكوفيد-19 وغيره من الأمراض.

19 - وتصدَّى نظام العدالة في هايتي للجائحة في بدايتها بتعديل عملياته بوسائل شتى يُرجَّح أن تعزِّز محاكم البلد في المستقبل. فقد طلب المجلس الأعلى للقضاء، في إطار جهوده المبذولة للتخفيف من حدتها، إلى رؤساء الهيئات القضائية العمل بتناوب الموظفين وغيره من التدابير الوقائية لصالح الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمتقاضين. وقدمت الشبكة الوطنية لقضاة هايتي في وقت لاحق مقترحاً، صيغ بمشاركة المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن الاستعانة بتكنولوجيا التداول بالفيديو في عقد

جلســات المحاكم وغير ذلك من العمليات القضــائية التي تُجرى عن بعد. وســتعزِّز هذه التدابير قدرة نظام المحاكم على الصـمود في ظل تأثُّره الكبير بانتشـار انعدام الأمن خلال فترة إغلاق البلد (*peyi lòk*) وتوقُّف سـيره بسـبب تعليق جميع جلسـات سـماع الدعاوى في الولاية القضـائية لبورت – أو – برانس منذ تشـرين الأول/أكتوبر 2019 لأن المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في العاصمة تقع في منطقة تشهد اشتباكات متكررة بين العصـابات. غير أن افتتاح 11 مكتبا من مكاتب المسـاعدة القانونية تأخر بسـبب الجائحة، رغم استمرار التعاون بين المجلس الوطني للمساعدة القانونية والشركاء في مجال العدالة.

20 - وأسـفر تصـدِّي الحكومة الفعال للتظلمات التي طال أمدها ضـمن الشـرطة الوطنية الهايتية عن تحسين ظروف العمل. واستندت جهود ذلك التصدي إلى 28 توصية أصدرتها لجنة التيسير والحوار التابعة للشـرطة الوطنية، والتي أنشـأها مديرها العام المؤقت في 24 شـباط/فبراير ويسـدي لها المكتب المتكامل المشورة. وفي آذار/مارس، رفعت الحكومة استحقاقات الضباط وخوَّلت لهم الحق في الانتساب إلى النقابات وذلك عقب تنظيم مجموعة صـغيرة من الضـباط سـلسـلة احتجاجات متزايدة العنف. وتزامنت تسـوية النزاع مع ظهور مجموعة هامشية، عنيفة في بعض الأحيان، تتألف من ضباط شرطة متطرفين ونشطين وسابقين ممن يتمادون في تقديم مطالب كبيرة على الرغم من الاعتراف رسـمياً بأول اتحاد للشـرطة في 21 نيسـان/أبريل. وحتى الآن، أدى تنفيذ توصـيات قيادات الشـرطة، علاوةً على إعادة إدماج القادة المفصـولين من الخدمة المؤيدين للنقابات إلى تخفيف حدة معظم التوترات داخل القوة. وذهبت الشـرطة الوطنية إلى ما هو أبعد من الأحكام القانونية والمالية الجديدة التي نفّذتها الحكومة وذلك لتحسـين إطارها التنظيمي الداخلي. وبدعم من المكتب المتكامل، صـيغت واعتُمدت التوجيهات اللازمة لإنشـاء مديرية مكرَّسـة للرعاية ودائرة لتنسيق الشؤون الصحية تابعتين للشرطة الوطنية، علاوةً على مستشفىً للشرطة الوطنية. وإضافةً إلى ذلك، لا يزال مشروع قانون موحِّد للتقدم الوظيفي داخل قوة الشرطة في انتظار اعتماده من مجلس الوزراء.

21 - وما زالت قوة الأمن الوحيدة في هايتي تواجه صـعوبات مالية جسـيمة نجمت عن ركود ميزانيتها الوطنية منذ عام 2017. ففي نهاية آذار/مارس، أي في منتصف السنة المالية، خُصص نحو 55 في المائة من ميزانية الشـرطة الوطنية الهايتية. ونجح رئيس الوزراء في الإفراج في 24 نيسـان/أبريل عن 967 1 راتباً لتسـوية المتأخرات الطويلة الأمد في صـرف المرتبات والتي تضـررت منها أحدث فئتين من المجنَّدين في صـفوف الشـرطة. غير أن الاحتياجات التشـغيلية الأسـاسـية سـتُمسّ بذلك ما لم تُرصـد زيادة كبيرة في التمويل لتغطيتها. فعملية تجنيد ضـباط شـرطة وحراس سـجون جُدد عُلِّقت بسـبب نقص الأموال اللازمة لدفع تكاليف التعيينات الجديدة. وفي ظل معدل التناقص الذي يبلغ متوسطه حاليا نحو 400 ضـابط سنوياً، ولأن عدد مَن انضـم من الطلاب إلى صـفوف الشـرطة لم يتجاوز 370 2 فرد في الفترة بين عامي 2017 و 2020، لن يتسـنى للشـرطة الوطنية أن تحقق الهدف الوارد في الخطة الإنمائية الاسـتراتيجية، للفترة 2017-2021، المحدد في 000 4 ضـابط إضـافي بحلول عام 2021 (بما في ذلك نسـبة 12 في المائة المخصصة للنساء). وفي 4 آذار/مارس، بلغ قوام القوة العاملة في الشرطة 172 15 ضابطا، لا تمثّل منهم الإناث إلا نسبة تزيد قليلاً على 10 في المائة، بما يعادل نسبة 1,3 من ضباط الشرطة إلى كل 000 1 من السكان، أي أقل من المستوى الدولي البالغة نسبته 2,2 في المائة.

22 - وعُيِّن مدير جديد لمفتشـية المجلس الأعلى للقضـاء في 19 آذار/مارس بعد شـغور الوظيفة لمدة سـنة كاملة، وهو تطور هام في مجال الرقابة والمسـاءلة وإن كان يبدوا صـغيراً. وتزامناً مع ذلك، أدى تزايد الممارسات الفاسدة في بعض وحدات الشرطة المتخصصة، مثلما دلَّ عليه تقاعس الشرطة عن التصرف

خلال احتجاجات الشـــرطة العنيفة التي وقعت في شـــباط/فبراير وآذار/مارس، إلى حمل المفتشـــية العامة للشـــرطة الوطنية الهايتية على إنشـــاء لجان متخصـــصـــة للتحقيق في ادعاءات بشـــأن الغش في جميع أنحاء البلد.

خامسا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

23 - ظلت حالة حقوق الإنسـان في هايتي خلال الفترة قيد الاسـتعراض مثار قلق بسـبب اسـتمرار انعدام الأمن في الأحياء المرتبطة بالعصابات في بور - أو - برانس، واستفحال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فما زالت أوجه القصور تطال تدابير حماية حقوق المواطنين في الحياة والأمن والسلامة البدنية بسبب التحديات التي تعترض منذ أمد طويل ضمان إنفاذ القانون بفعالية والمساءلة القضائية.

24 - وتواصَل توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الاشتباكات بين العصابات في بعض أحياء بور - أو - برانس. وكان أبرزُها الاشـتباكات التي وقعت في منتصـف نيسـان/أبريل بين عصابات مختلفة في حي مارتيسان، وأسفرت عن مقتل 8 أشخاص من السكان وإصابة 11 آخرين بجروح، فيما أدت إلى تشريد ما لا يقل عن 136 أسرة. وفي حادث آخر وقع في 18 نيسان/أبريل، قُتل ثلاثة مدنيين خلال اشـتباكات على النفوذ المحلي بين عصـابات في حي لا سـالين. وتجسِّـد هذه الأحداث حوادث رمزية مماثلة وقعت في الماضـــي القريب، مثل الأحداث التي وقعت في ليلافوا وغراند رافين (2017) ولا ســـالين (2018) وبيل اير (2019)، ولم تُتخذ بعدها أي إجراءات قضـائية ملموسـة جديدة اسـتجابة لما ارتُكب من انتهاكات لحقوق الإنسان.

25 - وعموماً، وفي ظل اسـتمرار العنف السـياسـي الذي مهّد لزيادة مسـتويات الإجرام، فقد تجاوز عددُ ما تم التحقق منه من حالات انتهاكات لحقوق الإنسان المنسوب ارتكابها إلى العصابات، في النصف الأول من عام 2020، عددَ انتهاكات حقوق الإنسـان المنسـوبة إلى الشـرطة. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو، وثّق المكتب المتكامل 470 حالة من الحالات المدعى أنها انتهاكات لحقوق الإنســـان، يُعتقد أن الشـرطة الوطنية الهايتية مسـؤولة عن ارتكاب 93 حالة منها. وارتفع إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الانتهاكات والتجاوزات الموثَّقة خلال تلك الفترة إلى حد كبير، مقارنةً بالنسبة المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث قُتل 168 شخصاً وأُصيب 123 شخصا آخرين بجروح. كما لوحظ اتجاه تناقصي في حالات انتهاكات الشـرطة خلال الاحتجاجات المناهضـة للحكومة التي شـلَّت حركة البلد خلال فترة إغلاقه، أي الفترة من أيلول/سـبتمبر إلى تشـرين الثاني/نوفمبر 2019. وتبيَّن من عمليات التحقيق في الاحتجاجات، والتي وُضـــعت في صـــيغتها النهائية خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، ارتكابُ ما مجموعه 349 حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســـان، منها 258 حالة (34 قتيلا و 224 جريحا) ارتكبها أفراد عصـــابات ومسلحون مجهولون، بينما نُسبت 91 حالة (32 قتيلا و 59 جريحا) إلى موظفين حكوميين، بمن فيهم أفراد الشرطة. وتكشف نفس الإحصاءات أيضا أن 5 نساء و 5 أطفال كانوا من بين القتلى الـــ 66 بينما كانت 21 امرأة و 28 طفلا من بين الجرحى الـ 283.

26 - وسعياً إلى مواصلة تحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، أعادت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية تنشيط اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي الذي يُعقد مع منظمات المجتمع المدني. وترمي المبادرة إلى تحسـين المشـاركة بين الشـرطة وعامة الجمهور، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسـان، وإلى

تعزيز الثقة بتقديم معلومات عن الشرطة إلى السكان بشفافية. وبتلقِّي المفتشية العامة 76 ادعاءً بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي بزيادة في عدد الادعاءات التي وردت إليها، مقارنةً مع 52 ادعاءً خلال الفترة السابقة. وإضافةً إلى ذلك، أُغلق 37 تحقيقاً من التحقيقات المعلَّقة التي بدأت في الفترة بين عامي 2005 و 2019، وأُحيلت إلى المديرية العامة للشرطة الوطنية. وقد أيّد المدير العام المؤقت للشرطة الوطنية ثماني عقوبات صدرت بحق ضباط شرطة لضلوعهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، وأُحيلت أربع قضايا إلى نظام العدالة.

27 - ولم يُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم بشأن الاستراتيجيات على نطاق الحكومة الرامية إلى تحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. فرغم مساعي الدعوة التي قام بها المكتب المتكامل، فإن مجلس الوزراء لم يعتمد بعد الخطةَ الوطنية لحقوق الإنسان، التي أقرّها الشركاء الذين من بينهم ممثلو المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2019. وأدى عدم إحراز التقدم إلى تأخير وضع سياسة هامة بشأن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي كان من شأنه أن يعزِّز دور التنسيق الذي تؤديه لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات ويدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الذي أُجري في عام 2016 وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، لا يوجد في هايتي حالياً منصب وزاري لموظف مكلَّف بحقوق الإنسان أو جهة تنسيق معينة لحقوق الإنسان ضمن السلطة التنفيذية تُعنى بالإشراف على مسائل حقوق الإنسان. وما لم تكن اللجنة المشتركة بين الوزارات متمتعةً بقيادة مؤسسية قوية، فلن تتمكن من تعبئة الوزارات المعنية لإعطاء الأولوية لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي.

28 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة بين سكان هايتي، لا سيما فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وسُبل الحصول على الخدمات الصحية. وقد عمل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة لحماية الفئات الضعيفة بالتصدي لديناميات التحريض على العنف بسبب الخوف من الإصابة بمرض كوفيد-19 وبالتركيز على الحد من الوصم. فإلى غاية 31 أيار/مايو، كان المكتب المتكامل قد تحقق من 22 حادث من الحوادث المثيرة للجزع تتعلق بأشخاص أثبت الفحوصات الطبية أنهم مصابين بالفيروس أو يشتبه في إصابتهم به. وشملت هذه الحالات سبع من حالات الشروع في الإعدام خارج نطاق القانون، وثماني حالات تهديد بالقتل وخطاب الكراهية، وخمسة اعتداءات، وخمس حالات اعتداء على مراكز للرعاية، وحالتَي حرمان من العلاج لفرد يشتبه في إصابته بالفيروس. وينفرد المهاجرون والمرحَّلون بتعرُّضهم أكثر من غيرهم لخطر الوصم واستهدافهم بالعنف. فوفقا لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة، تستقبل هايتي حالياً نحو 000 4 عائد أسبوعياً. ومع عودة المزيد من رعايا هايتي في الأسابيع المقبلة إلى البلد بعد أن أصبحوا عاطلين عن العمل في الجمهورية الدومينيكية بسبب الجائحة، فإن من المتوقع أن يزداد عدد هذه الحوادث.

29 - وتكتسي الجهود المبذولة لتوعية الهايتيين بمخاطر الجائحة أهمية بالغة للتصدي للمعلومات المضلِّلة والتمييز، والحد من آثار الجائحة في البلد بأكمله. ولذا تقوم وزارة الصحة العامة والسكان، وجهات فاعلة وطنية أخرى، من بينها المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، بحملات إعلامية - بدعم من الأمم المتحدة بقيادة اليونيسف- من أجل زيادة الوعي والحد من الوصم باستخدام المنشورات، ومقالات الرأي، والملصقات، والنشرات، والرسائل بالتعاون مع الشركاء وموظفي الاتصالات في المجال الصحي. وتمشياً مع ندائي الأخير للعمل من أجل التصدي لطفرة محتملة في العنف العائلي والعنف الجنسي والجنساني في

ســـياق تدابير الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19، فإن ما يُبذل من جهود أخرى للتوعية يرمي إلى الحد من خطر العنف العائلي ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوةً على ذلك، وفي إطار التصدي للجائحة، تقدم الأمم المتحدة، إلى جانب الشـــركاء المعنيين الوطنيين والدوليين، الدعم لاســـتجابات ذات أهداف أدق للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بالمساعدة في وضع استراتيجية شاملة متعددة القطاعات في مجال الحماية تتناول أكبر المخاطر المتعلقة بالحماية جسامةً التي تواجه الفئات السكانية المتأثرة والضعيفة.

30 - كما أن شـــراكة الأمم المتحدة مع مكتب أمين المظالم، التي تُبرهن على زيادة القدرة على الوفاء بولايته، تحقق نتائج قوية. فقد قام المكتب، بصفته عضوا في اللجنة التي أنشأتها وزارة العدل والأمن العام لتتولى تحديد معايير أهلية الســـجناء للإفراج عنهم، بتعميم مراعاة الشـــواغل المتعلقة بحقوق الإنســـان للتخفيف من أثر الجائحة. واضـــطلع أيضـــا بدور هام في مجال الوســـاطة خلال النزاع الســـالف الذكر المتعلق بظروف عمل الشرطة الوطنية الهايتية وحق ضباط الشرطة في الانتساب إلى النقابات. وقد كان ذلك الدور متماشـياً مع اسـتراتيجيته الوطنية للفترة 2019-2024 وهدفه إلى دعم الحوار بشـأن النزاعات المتعلقة بالمؤسسات العامة.

31 - ويواصـــل المكتب المتكامل تقديم المســـاعدة التقنية اللازمة لتعزيز مســـاهمات المجتمع المدني في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان. وقد نظمت البعثة وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان حلقة عمل بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني انصـب فيها التركيز على مسـائل المسـاواة بين الجنسـين والحقوق في ســـياق اليوم الدولي للمرأة (8 آذار/مارس) من أجل تقييم حالة تنفيذ التوصـــيات الصـــادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2016 ودورة الاستعراض الدوري الشامل الثانية لهايتي، في عام 2016. وفي الفترة من 19 إلى 21 شـباط/فبراير، شـاركت البعثة في دورة تدريبية نظمتها منظمة ”محامون بلا حدود - كندا“ بشـــأن مســـاهمات المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسـان في آليات حقوق الإنسـان، قبل انعقاد دورة اللجنة المعنية بحقوق الإنسـان في تشـرين الأول/أكتوبر 2020، التي سيجري خلالها تقييم حالة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في هايتي.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

32 - إن إحراز تقدم في تهيئة فرص العمل والحد من أوجه عدم المســـاواة الاجتماعية والاقتصـــادية في هايتي وقت تعاني فيه من الآثار المتعددة الجوانب الناجمة عن الجائحة والأزمة الإنســـانية التي تلوح في الأفق أمرٌ مروع. فقد كانت آفاق اقتصـــاد هايتي في بداية عام 2020 قاتمة بالفعل، بعد ســـنة 2019 الصـعبة، اتسـمت بانخفاض حاد في قيمة عملتها، ومعدل تضـخم بنسـبة 20 في المائة، وانكماش بنسـبة 1,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والزيادات في العجز المالي والدين العام والمتأخرات المحلية. ويتوقع صـندوق النقد الدولي أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد بنسـبة 4 في المائة في عام 2020 وأن يتجاوز التضـخم نسـبة 20 في المائة. وحتى الآن، تعهدت المؤسـسـات المالية الدولية والشـركاء الآخرون بتقديم دعم مالي إلى هايتي قدره 195,2 مليون دولار، معظمه في شـكل منح للمشـاريع وبعض أشـكال المسـاعدات المتعلقة بالميزانية. فانعدام الدعم المالي الإضـافي سـيزيد من تخلُّف البلد عن التصدي للتحديات الإنمائية التي يواجهها.

33 - ويواجه اقتصـاد هايتي صـدمات متزامنة متعددة، منها النقص المتوقع في الإيرادات المالية، وزيادة نفقات التصدي للأزمة، وانخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي والصـادرات والتحويلات المالية. ويتوقع البنك

الدولي أن تنخفض التحويلات المالية من رعايا هايتي المقيمين في الخارج بحوالي الخمس تقريباً في ظل الركود الذي تشـــهده اقتصـــادات الولايات المتحدة وكندا وفرنســـا. ولذا تجري مباحثات بين حكومة هايتي، ومنظومـة الأمم المتحدة، والشـــركاء في التنمية الثنائيي الأطراف والمتعددي الأطراف بهدف إجراء تقييم مشـترك للآثار الاجتماعية والاقتصـادية من منظور تحليل النزاعات يُسـترشـد به في نطاق حزمة الدعم التي تُقدم إلى هايتي في المســتقبل. وســيرمي التقييم إلى تحديد المجالات البالغة الأهمية لمبادرات الإنعاش التي ســتســهم في إرســاء الأســاس اللازم لتحقيق إنعاش يكون أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر مرونة وإنصــافاً، ومن ثم معالجة الأسباب الجذرية لما يسود في هايتي من عدم الاستقرار وأوجه الضعف. وسيسترشد هذا المسعى بالإطار العالمي الذي أعدته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل ضمان أن يكون الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية متماسكا وفعالا للتصدي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في تلك البلدان.

34 - وسيواجه قطاع الصادرات في هايتي، الذي تكبد أضرارا فادحة بصفة خاصة، صعوبات ناجمة عن انكماش الاقتصـــادي العالمي. فقطاع الملابس بمفرده، الذي يمثِّل 90 في المائة من صـــادرات هايتي من الصـــناعات التحويلية، واســـتأثر في شـــباط/فبراير بما قدره 000 56 فرصـــة عمل، تشـــغل النســـاء 70 في المائة منها، عانى من تعطُّل واســـع النطاق في ســـلســـلة الإمداد. وبتوجيهات من الحكومة، فتحت بعض مصـــانع النســـيج أبوابها من جديد في نيســـان/أبريل بقدرة أقل مما كانت عليه لإنتاج معدات الوقاية الشـخصـية، بما في ذلك لغرض التوزيع المحلي. ونظرا لأهمية ذلك القطاع بالنسـبة لاقتصـاد هايتي، فإن صـناعة المنسـوجات تمثل أولوية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وسـتظل كذلك. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، وبدعم من صـندوق الأمم المتحدة للسـكان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشـترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حصلت 328 1 امرأة من العاملات في قطاع الملابس على سبل الخدمات الصحية.

35 - ويتولى الرئيس جهود زيادة الوعي على الصـعيدين الوطني والدولي بالآثار الاجتماعية والاقتصـادية السلبية الناجمة عن الجائحة وبضرورة التعافي من الأزمة والإعداد لما ستكون عليه هايتي فيما بعد كوفيد-19. ففي 27 آذار/ مارس، أعلن أن 1,5 مليون أسرة من الأسر المتأثرة ستحصل على إعانات نقدية مباشرة. وشدد أيضا على ضرورة تعزيز القطاع الزراعي لزيادة إنتاج الأغذية والمساهمة في التصدي لأوجه النقص الغذائي في المســتقبل. وأعلن عن برنامج لتوزيع البذور وتركيب 10 أنظمة لمضـــخات المياه تعمل بالطاقة الشمسية في بعض المقاطعات. وفي ذلك السياق، واصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم ما تبذله الحكومة من جهود لتعزيز قدرات وصـمود المجتمعات المحلية والأسـر المشـتغلة بالزراعة والجهات الحكومية وغير الحكومية صـاحبة المصـلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويسـهم فريق الأمم المتحدة القطري أيضـا في تشـجيع تحسـين سـبل العيش وفرص العمل، ولا سـيما في قطاع الزراعة. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمســاواة بين الجنســية وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم التقني والمالي والدعم في مجالات بناء القدرات والتدريب والتوعية والبحث وإدارة البيانات لمؤسـسـات الدولة والمزارعين والصـيادين بهدف زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الإنتاجية وتحســين جودة الأغذية. ومن بعض أشــكال المســاعدة التي تقدمها الأمم المتحدة توفير الدعم للرابطات النسائية والنساء المشتغلات بالزراعة وذلك لتهيئة سبل معيشة تكون مراعية للبيئة، والمزارع الصغيرة النطاق، وإدارة دور الحضانة؛ والدعم المالي والتقني اللازم لتحسين أساليب الزراعة؛

وتشـــجيع الإرشـــاد الزراعي والزراعة الحافظة للموارد؛ واســـتغلال نظم الري الصـــغيرة على النحو الأمثل؛ والاسـتعانة بالابتكارات التكنولوجية لتحسـين اسـتغلال رأس المال الطبيعي عن طريق التكنولوجيات المراعية للمناخ؛ وتحسين الممارسات السائدة في مجالَي إيكولوجيا الزراعة والحراجة الزراعية؛ وتنمية سلاسل الإمداد.

36 - وعلاوةً على ذلك، تستعد منظومة الأمم المتحدة في هايتي، بدعم من صـندوق بناء السـلام، لتنفيذ سـلسـلة من المبادرات الاجتماعية والاقتصـادية الرامية إلى تعزيز الاسـتقرار والحد من العنف الأهلي وعنف العصـابات، مع التركيز على الشـباب المعرَّضـين للخطر أكثر من غيرهم. وسـتسـعى المبادرات إلى معالجة الأسـباب الجذرية للعنف الأهلي وعنف العصـابات، بدعم منابر الحوار التشـاركي للمجتمعات المحلية والمشاريع السريعة الأثر الرامية إلى تشجيع التثقيف والحوار، وتهيئة فرص العمل للشباب، والنهوض بفرص التدريب المهني، وتعزيز خطط الائتمانات البالغة الصغر التي ستتاح من خلالها للنساء بوجه خاص إمكانية الحصـول على قروض وإعانات مالية منخفضـة الفائدة لتُستخدم في إعادة بناء المؤسـسـات التجارية الصـغيرة المتأثرة بعنف العصابات المسلحة.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

37 - لقد أشرفت اللجنة المتعددة القطاعات لإدارة الجائحة، التي أنشأها الرئيس في 6 نيسان/أبريل، على وضـع خطة اسـتجابة وطنية متعددة الجوانب تشـمل رعاية المرضـى، والاتصـالات، واللوجسـتيات، والمراقبة، والمختبرات والبحوث، والشـفافية، وتكنولوجيا المعلومات. وتأييدا لتلك الجهود تأييدا كاملا، تركز اسـتجابة الأمم المتحدة الصـحية في هايتي، بقيادة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسـكان واليونيسـيف، على التشـخيص المبكر لحالات الاشـتباه في الإصـابة وعزلها ورعايتها والتوعية المجتمعية للحد من انتقال العدوى. وأسهمت منظومة الأمم المتحدة في تعزيز قدرة البلد على المراقبة عن طريق مسـاعدة وزارة الصـحة العامة والسـكان في التعاقد مع أخصـائيي الأوبئة والممرضـين الميدانيين وفنيي المختبرات على الصـعيد الوطني وتدريبهم، فضـلا عن زيادة القدرة على إجراء الفحوص المختبرية من خلال توفير الكواشف وغيرها من المعدات، بما في ذلك 000 9 فحص جزيئي للكشف عن الإصابة بكوفيد-19. ولضـمان حماية العاملين في الخطوط الأمامية الذين يقدّمون الرعاية، وزعت الأمم المتحدة 000 34 قطعة من معدات الوقاية الشـخصـية على المؤسـسـات ودربت 152 1 من العاملين الطبيين وغير الطبيين على استخدام هذه المعدات، والوقاية من العدوى ومكافحتها، وإدارة حالات الاشتباه في الإصابة بكوفيد-19. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، عمل السلطات الهايتية المعنية بالصـحة والهجرة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، حيث تعبر أعداد متزايدة من المهاجرين يوميا. وأخيرا، يدعم برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى الجهود الرامية إلى تعزيز سلسلة الإمداد، التي تشكل عنصرا حاسما في توفير استجابة قوية.

38 - وكما هو متوقع، فإن النظم التي تم بناؤها أو تعزيزها لمكافحة الكوليرا قد ثبتت الآن فائدتها، مع إدخال بعض التعديلات، في التصدي لأزمات صحية أخرى، بما يشمل هذه الجائحة. وقد جرى تعديل عملية أخذ العينات التي كفلت الكشـف عن حالات الاشـتباه في الإصـابة بالكوليرا للكشـف عن حالات الإصـابة بكوفيد-19، ويعاد تفعيل العديد من أفرقة الاسـتجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالكوليرا للتصـدي لهذه الجائحة. وفي الوقت نفسـه، تواصـل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لمكافحة الكوليرا، مع التركيز على تعزيز النظم والمراقبة والاسـتجابة السـريعة والوقاية والتنسـيق. وقد مر أكثر من 15 شـهراً منذ تسـجيل آخر حالة

مؤكدة للإصابة بالكوليرا في هايتي في أوائل شباط/فبراير 2019، ولم يبلغ عن أي وفيات منذ ذلك الحين. وفي الربع الأول من عام 2020، لم تبلغ وزارة الصحة العامة والسكان حتى الآن سوى عن 68 حالة من حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا، وقد أثبتت الفحوص في جميع هذه الحالات عدم الإصابة بالمرض.

39 - وبالإضافة إلى جميع الجهود الجارية لتوفير استجابة قوية لهذه الأزمة الصحية، لا بد من معالجة عدد من المسائل الحاسمة على وجه السرعة، بما في ذلك تعيين وتجهيز وتأمين هياكل صحية مخصصة لمكافحة كوفيد-19 في جميع أنحاء البلد، وزيادة توضيح التوزيع المؤسسي للعمل فيما بين الكيانات الوطنية، وسد الفجوة الحرجة في تمويل الاستجابة، ولا سيما في الفترة المقبلة. وتعمل الأمم المتحدة على نحو استباقي مع شركائها الوطنيين والدوليين للتغلب على هذه التحديات.

40 - وستؤدي هذه الجائحة والتدابير المتخذة لاحتوائها إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتأزمة أصلا. ومن شأن حلول موسم الأعاصير في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر أن يزيد من تفاقم الاحتياجات القائمة. فأكثر من 40 في المائة من سكان هايتي بحاجة إلى مساعدة إنسانية، والبلد واحد من البلدان العشرة الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وتم تأكيد مستويات مثيرة للجزع من سوء التغذية في شباط/فبراير من خلال دراسة استقصائية للتغذية أجريت على الصعيد الوطني بدعم من اليونيسيف، كشفت أن معدل سوء التغذية الحاد على الصعيد العالمي بلغ نسبة 6 في المائة وأن معدل سوء التغذية الحاد الوخيم بلغ نسبة 2,1 في المائة. وحتى قبل وقوع أزمة كوفيد-19، ازداد عدد المحتاجين في قطاع الصحة بسبب محدودية أداء الخدمات الصحية وإمكانية الحصول عليها.

41 - وفي 2 آذار/مارس 2020، شُرع في عملية تحديث خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2019-2020، وقد بلغت قيمتها 253 مليون دولار، وهي تهدف إلى الوصول إلى 2,1 مليون شخص من أصل 4,6 ملايين من الهايتيين الذين يعتبرون أكثر عرضة للخطر، بمن فيهم 1,3 مليون شخص في قطاع الصحة. وحتى 8 حزيران/يونيه، تلقت 29,9 مليون دولار. وترد بعض احتياجات البلد الإضافية في مجال الاستجابة الصحية المتصلة بهذه الجائحة، والتي تقدر بمبلغ 105 ملايين دولار، في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية المنقحة التي أُطلقت في 7 أيار/مايو. وسينعكس تطور الاحتياجات الإنسانية الحرجة الأخرى للبلد في الخطة المنقحة، التي ستُنشر في وقت لاحق من عام 2020.

42 - وفي أعقاب التعليق المؤقت لعمليات توزيع الأغذية والنقود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في عدة مقاطعات في الفترة من 19 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل، عدَّلت السلطات الهايتية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، إجراءات توزيع الأغذية للتقليل إلى أدنى حد من أثر هذه الجائحة على أشد الفئات ضعفا. وجرى توزيع حصص إعاشة تكفي لمدة شهر واحد بناء على طلب السلطات المحلية على أكثر من 000 30 شخص في بلديتين من بلديات أرتيبونيت (إينري وسانت ميشيل دي لاتالاي) في حالة إخضاع تلك المجتمعات المحلية - التي ارتبطت ارتباطا وثيقا ببعض الحالات الأولية المؤكدة للإصابة بكوفيد-19 - للحجر الصحي. ونظرا لإغلاق المدارس اعتبارا من 19 آذار/مارس، وزّع برنامج الأغذية العالمي ما تبقى من أغذية، يبلغ وزنها 946 طنا متريا، من برامجه للتغذية المدرسية كحصص إعاشة منزلية لأسر الطلاب. ووزّعت وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية أيضا المساعدات على أكثر من 000 30 أسرة معيشية ضعيفة في خمس مقاطعات لتعزيز سبل العيش الزراعية في موسم الربيع ولتجنب زيادة انعدام الأمن الغذائي في أعقاب هذه الجائحة.

43 - وقد سلطت هذه الجائحة الضوء على حاجة البلد إلى اعتماد حلول هيكلية وأكثر استدامة للمشاكل وأوجه الضعف التي طال أمدها، بما في ذلك تعرض هايتي للأخطار الطبيعية. وينبغي مواصلة الجهود المبذولة من أجل الاستمرار في تعزيز التنمية المستدامة وبناء قدرة البلد على مواجهة الصدمات في المستقبل. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك السياسة الوطنية للحماية والنهوض الاجتماعيين، التي لا تزال في انتظار أن يعتمدها مجلس الوزراء، والتي من شأنها أن تمثل خطوة رئيسية نحو الحد من الفقر، وتقليص عدم المساواة، وتمكين المرأة والرجل، والحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

44 - وبالمثل، فإن الاستثمارات الهيكلية الطويلة الأجل في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من شأنها أن تزيد من قدرة البلد على مواجهة الصدمات وتقلل من اعتمادها على المساعدات الإنسانية والاستجابة القصيرة الأجل للأزمات. وأعيد تركيز الدعم المقدم إلى مديرية الحماية المدنية، التي تعزز القدرات التنسيقية لمراكز عمليات الطوارئ على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، على الاستجابة لهذه الجائحة والتحضير لموسم الأعاصير المقبل. وإضافة إلى ذلك، تدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق محمية جديدة، واستعادة النظم الإيكولوجية، وتعزيز مكافحة التعرية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتخطيط إدارة النفايات كجزء من الحد من مخاطر الكوارث.

ثامنا - الوضع العملياتي والتكامل

45 - منذ تأكيد أول حالتين من حالات الإصابة بكوفيد-19 في هايتي في 19 آذار/مارس، دعمت منظومة الأمم المتحدة الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لهذه الجائحة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية، مع مواصلة النهوض بالمهام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. واتُخذت تدابير للحد من نمط المخاطر التي تواجه البعثة عن طريق تنفيذ ترتيبات العمل عن بعد. كما اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري خطوات مماثلة لكفالة تنفيذ الأنشطة الحاسمة، ولا سيما الأنشطة المنقذة للحياة، مع الحد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون ومنع انتشار كوفيد-19. وقد نجحت الجهود الرامية إلى تحديد مواقع الإجلاء الطبي المحتمل للموظفين في حالات الإصابة بعدوى كوفيد-19. ويتعين الآن توفير خدمة الإسعاف الجوي الإقليمي لحالات الإصابة بكوفيد-19 من أجل استكمال خطط الإجلاء الطبي.

46 - ويمثل الإطار الاستراتيجي المتكامل لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، الذي أقره رؤساء كيانات الأمم المتحدة في 19 شباط/فبراير، رؤية موحدة لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي تتمحور حول ست نقاط مرجعية. وتهدف هذه المبادرة، التي تسترشد بها الجهود الجماعية للمنظمة في عامي 2020 و 2021، إلى تركيز مواردها الاستشارية والبرنامجية على العقبات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تحول دون تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل وأهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن من المرجح أن يتطلب أثر هذه الجائحة إدخال تعديلات على الخطة، تؤكد جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى المضي قدما في العمل المشترك في المجالات المحددة في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، وربط الدعم الفوري بالأهداف الأطول أجلا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومعالجة أوجه القصور وأوجه الضعف التي تعتري التنمية الهيكلية لمساعدة هايتي على التعافي على نحو أفضل.

47 - وبعد أن انتهى المكتب المتكامل من مرحلة بدء التشغيل، يقوم بوضع اللمسات الأخيرة على عملية شراء مباني مقره الجديد تحسبا للانتقال إليه بمجرد احتواء هذه الجائحة. وتواصل البعثة السعي بنشاط إلى تحقيق الكفاءة عن طريق استعراض عقود الخدمات بهدف خفض التكاليف. وفي 14 شباط/فبراير، نقل

المكتب المتكامل رسميا حقل صهاريج الوقود التابع لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سابقاً إلى ملكية الحكومة، مما أتاح توسيع نطاق قدرة البلد على تخزين الوقود إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات اللوجستية والمتعلقة بالإمدادات، نُقل مقر الشرطة الوطنية الهايتية ومديرياتها المركزية إلى أجزاء من قاعدة اللوجستيات التي أخلتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في حين يواصل المكتب المتكامل أعمال تطهير البيئة. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاح المواقع المشتركة بين الشرطة والإصلاحيات التابعة للمكتب المتكامل قد اكتمل تقريبا، وستصبح جميع المواقع جاهزة للعمل بالكامل بمجرد أن تسمح الظروف بتقديم الدعم الفعال للإدارة العليا للشرطة الوطنية الهايتية في ما تقوم به من أنشطة يومية ومن تخطيط استراتيجي.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

48 - لا تزال سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين تشكل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة في هايتي، حيث لم يتم تأكيد أي حالات جديدة منذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويقوم كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في المكتب المتكامل، بدعم من مكتب المدافع عن حقوق الضحايا في مقر الأمم المتحدة، بتنفيذ استراتيجية متعددة الأقطار على نطاق المنظومة لدعم الضحايا في متابعة دعاوى إثبات الأبوة واستحقاق نفقة الأولاد في الولايات القضائية التي يمكن أن ترفع فيها تلك الدعاوى. وكجزء من استراتيجية الدعوة التي وضعها المكتب المتكامل، أُذيعت برامج إذاعية لإطلاع الجمهور على سياسة الأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الضحايا. كما أنشأ المكتب آلية للتظلم وواصل إحالة القضايا، بدعم من مكتب أمين المظالم. ولا يزال أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة الذين سبق نشرهم في هايتي يقدمون الدعم التعليمي والمالي والغذائي للأطفال الذين يولدون نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونسقت عدة بلدان مع السلطات الهايتية لإجراء مقابلات مع ضحايا حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار عمليات التصدي للإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وأتيحت لكيانات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين وحدات تدريبية على الإنترنت بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار التصدي لهذه الجائحة.

عاشرا - ملاحظات

49 - لا بد من التصدي بقوة لجائحة كوفيد-19 في هايتي، وهو بلد تفاقمت هشاشته منذ أمد بعيد بسبب أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية طال أمدها لمدة 18 شهرا، وذلك لمنع تدهور حالة الاستقرار الوطني والتخفيف من حدة المخاطر التي تهدد النتائج الأمنية والإنمائية. ومن شأن زيادة تفاقم الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في هايتي أن تؤدي إلى معاناة إنسانية شديدة وتدفق أعداد كبيرة من السكان إلى الخارج، مع ما يترتب على ذلك من أثر هام على المنطقة.

50 - ويجب التصدي على وجه السرعة لأبعاد الصحة العامة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة في هايتي. وفي حين أن حكومة هايتي بادرت إلى اتخاذ عدد كبير من التدابير القوية لاحتواء انتشار الفيروس، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى زيادة توضيح وتعزيز ترتيبات التنسيق في الاستجابة؛ وتشجيع جميع قطاعات المجتمع على مواصلة التعبئة في سياق استجابة متسقة وفعالة ومتعددة الجوانب ومراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وكفالة الشفافية في استخدام الأموال لكل من الاستجابة الصحية والاستجابة

الاجتماعية والاقتصادية. ويجب على السلطات الوطنية أن تتخذ قرارات حاسمة على وجه السرعة، بما في ذلك توضيح الهياكل الصحية التي ستكون في طليعة رعاية المرضى، وتعزيز التدابير المتخذة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، واحتواء تفشي المرض في السجون ومراكز الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، يجب تكثيف جهود الاتصال، لا لضمان فهم تدابير الوقاية والتقيد بها تماماً فحسب، بل أيضاً لمواجهة الزيادة المثيرة للقلق في الوصم والتمييز.

51 - بيد أن هايتي لا تستطيع أن تواجه هذه الجائحة بمفردها. فهي تحتاج إلى دعم ثابت من شركائها في المجالين الإنساني والإنمائي. وقد قامت منظومة الأمم المتحدة في هايتي بتكييف أنشطتها واستراتيجيتها لتعبئة الموارد من أجل توجيه دعمها الفوري للاستجابة الوطنية لهذه الجائحة والإسهام في الحماية الاجتماعية وفي تحقيق أولويات الانتعاش الاقتصادي المبكر. وبما أن عددا من الشركاء قد أعلنوا بالفعل تخصيص أو إعادة توظيف التمويل لهذه الأزمة، فإنني أدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الإقليميون في المقام الأول، إلى زيادة الدعم المالي والتقني والسياسي لهايتي في هذه الأوقات العصيبة.

52 - ومن الأهمية بمكان ألا تقلل التدخلات الفورية والمحددة الأهداف لاحتواء هذه الجائحة والتصدي لها من شأن أهداف البلد الأطول أجلا والتحديات الهيكلية المستمرة التي تواجهه. وعلينا أن نكفل الاستفادة من هذه الأزمة باعتبارها فرصة للتعافي معا على نحو أفضل. ولا تزال خطة عام 2030 توفر رؤية طويلة الأجل وإطارا متعدد الأبعاد لتوجيه إجراءات الاستجابة الفورية والاستثمارات الطويلة الأجل من أجل تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة وشامل للجميع. وأدعو فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لزيادة الدعم المقدم إلى هايتي وضمان أن تحظى الأنشطة الصحية والاجتماعية والاقتصادية بالأولوية في إطار الاستجابة لآثار كوفيد-19 البعيدة المدى وأن تسهم في تحقيق هذه الأهداف الأطول أجلا. ويجب كسر نمط "النزوع إلى الحلول القصيرة الأجل" التي كثيرا ما تميزت بها جهود الاستجابة للأزمات في هايتي.

53 - وقد اجتازت الشرطة الوطنية الهايتية اختبارا هاما آخر بإظهار تنامي الحس المهني والقدرة على ضبط النفس عند إنفاذ النظام العام، بما في ذلك خلال سلسلة من العمليات الفعالة لمكافحة العصابات، في الوقت الذي تحملت فيه العبء الإضافي المتمثل في إنفاذ التدابير الحكومية التقييدية لاحتواء تفشي كوفيد-19. كما عالجت قضايا العمل في صفوفها وحسنت إطارها التنظيمي مع مواصلة إحراز تقدم في متابعة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإن مشكلة توفير الموارد الكافية للشرطة في الأجل الطويل لا تزال دون حل. ولا تزال هذه المشكلة تعرض حياة ضباط الشرطة للخطر وتهدد بتقويض استدامة التقدم المحرز في إضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة وإكسابها فعالية.

54 - ويؤدي تجدد نشاط العصابات في خضم انتشار هذه الجائحة إلى تفاقم محنة أكثر الفئات ضعفا وإلى تفاقم حالة غير مستقرة أصلا. ويمثل هذا النشاط مصدر قلق بالغ ويؤكد من جديد الحاجة إلى بذل جهود شاملة ومتكاملة ومتواصلة للتصدي لآفة ظاهرة العصابات وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية في المناطق الواقعة تحت تأثير عنف العصابات. وأرحب بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعددة الجوانب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي تحت رعاية اللجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على

دعم هذه الاستراتيجية من خلال تقديم دعمها السياسي الكامل، وأشجع المؤسسات ذات الصلة على بذل تعاونها بالكامل فيما يخص تنفيذها.

55 - ومن المخيب للآمال أن عدد الأفراد المفرج عنهم من السجون الهايتية في سياق تدابير التخفيف من آثار كوفيد-19 لا يزال ضئيلاً، على الرغم من تأكيد حالات إصابة بالمرض في صفوف السجناء. وفي حين اتخذت خطوات هامة في الاتجاه الصحيح، فإن الحالة في نظام السجون في هايتي لا تزال مثيرة للجزع، بسبب الاكتظاظ ونقص الغذاء والدواء والخدمات المقدمة للمحتجزين. ويدل هذا الوضع على أوجه القصور الرئيسية التي لا تزال تعتري نظام العدالة في هايتي. وفي ظل انتظار 74 في المائة من السجناء للمحاكمة ووجود قانون جنائي عفا عليه الزمن، لا يزال طول الإجراءات القضائية وتعقيدها يعوقان إمكانية اللجوء إلى القضاء ويمسّان بالحق في محاكمة وفق الأصول - لا سيما من حيث مشروعية الاحتجاز السابق للمحاكمة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في هايتي دعم حكومة ذلك البلد في ممارسة إرادتها وزعامتها السياسيتين لكفالة توفير الخدمات والإمدادات التي تكفل صون الحياة للسجون على نحو مستدام وبالقدر الكافي، وكذلك إحراز تقدم سريع في الإصلاحات القضائية لمعالجة المسائل الطويلة الأجل التي تطرحها اتجاهات السجن في هذا البلد.

56 - ولا تزال هشاشة سيادة القانون في هايتي تتجلى في فشل الدولة الهايتية في الوفاء بالتزامها بحماية حق مواطنيها في الأمن والحياة والسلامة البدنية. وهي تقوض أيضا الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وهو ما يحرم الضحايا من فرص اللجوء إلى القضاء وجبر الضرر الذي لحق بهم ويهيئ بيئة مواتية لمزيد من العنف. وتذكرنا الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة فيلاج دو ديو في بور - أو - برانس بسلسلة من الحوادث السابقة، مثل عمليات القتل التي وقعت في لا سالين وغراند رافين وبيل اير، والتي لا يزال مرتكبوها هاربين من العدالة. ولا يزال تنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة والتعجيل بالإجراءات القضائية والإسراع في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان أمراً حاسماً لضمان الحماية الفعالة لتلك الحقوق واستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

57 - وأهدر فشل الجهود الرامية إلى إجراء حوار من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي في شباط/فبراير فرصة أخرى للحوار والاتفاق على الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والهيكلية الطويلة الأجل اللازمة لدعم الاستقرار وفعالية الدولة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتوفير الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية والحماية التي يستحقها المواطنون الهايتيون. ومع ذلك، بدأت تلوح في الأفق فرصة أخرى في سياق التصدي لهذه الجائحة، وينبغي عدم إهدارها. وقد تجاوزت الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني خلافاتها وأبدت تضامنها، وبذلك أسهمت بشكل مباشر في الاستجابة لهذه الجائحة من خلال تقديم الدعم المالي وتنظيم عمليات إيصال المعونة وبدء أنشطة توعية الجمهور. وأرى أن إبداء هذا التماسك الاجتماعي الذي تمس الحاجة إليه أمر مشجع، فهو يلبي الحاجة إلى الوحدة الوطنية وتوقعات سكان هايتي التي طال أمدها تجاه قادتهم، بعد أشهر من الانقسامات السياسية المريرة. وإنني أدعو على وجه الاستعجال جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى اغتنام فرص التعاون الناشئة عن هذه الأزمة لبناء الثقة والعمل معا للتصدي، على المدى الطويل، للأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي في هايتي.

58 - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة لهايتي، هيلين ميغير لا لايم، ومبعوثتي الخاصة إلى هايتي، جوزيت شيران، لما أبدتاه من روح القيادة والالتزام. كما أعرب عن امتناني

لنائب ممثلتي الخاصة ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، برونو ليماركي، وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وموظفي الأمم المتحدة على عملهم الدؤوب وتفانيهم وقدرتهم العجيبة على التكيف مع ظروف العمل الصعبة في الميدان والقيود التشغيلية التي تفرضها هذه الجائحة. وتقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة أصحاب المصلحة الهايتيين والمؤسسات الهايتية عن طريق تعزيز التعاون على نطاق المجتمع لمواجهة خطر كوفيد-19، وتمهيد الطريق لتنفيذ خطة إصلاح توافقية، إلى جانب عملية انتخابية تجرى وفقا للمعايير الدستورية. وأكرر التزام الأمم المتحدة بمرافقة هايتي خلال هذه الأوقات العصيبة وبالإسهام في تحقيق استقرارها وازدهارها على المدى الطويل.